

## اجتماع اللجنة التقنية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها



افتتحت السيدة جميلة المصلي، وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، بمعية السيد الكاتب العام للوزارة، والسيد مدير التعاون الوطني، والسيد مدير التنمية الاجتماعية، صباح يوم الاثنين 5 أكتوبر 2020، أشغال الاجتماع السادس للجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية، المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها، وأوضحت خلال كلمتها أننا مطالبون بمضاعفة الجهود واستحضار جميع جوانب الحماية التي تستجيب لانتظارات وتطلعات الأطفال والأسر، مشددة على ضرورة تكثيف العمل لمواكبة التحديات المرتبطة بحماية الطفولة.

وأبرزت السيدة المصلي أن الاجتماع، المخصص لمناقشة حصيلة تنزيل برنامج إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، يشكل محطة مهمة لتقييم النتائج التي توصلنا إليها جميعا، وتحديد سبل تعزيز التنسيق على المستوى الترابي لتسريع وتيرة الإنجاز، لاسيما فيما يتعلق بعقد اجتماعات اللجان الإقليمية لحماية الطفولة، ووضع فرق عمل ميدانية تتكون من نقط ارتكاز دائمة للمصالح اللامركزية المعنية، للانكباب على معالجة الحالات المستعجلة بتعاون مع السلطات القضائية.

ورغم الظروف الاستثنائية التي مرت بها بلادنا خلال فترة الحجر الصحي وتقييد الحركة بسبب جائحة كورونا كوفيد-19، تضيف السيدة المصلي، «حرصنا على إطلاق برنامج للتكوين لمواكبة انطلاق الأجهزة الترابية يشمل الأقاليم الثمانية المستهدفة، معتمدين في ذلك على الوسائل التكنولوجية الحديثة للعمل عن بعد، وهو البرنامج الذي يمتد على ستة أشهر من يونيو إلى دجنبر 2020، ويتكون من 12 دورة تكوينية أنجزنا منها لحد الآن 06 دورات، وستنطلق الدورة السابعة يوم الثلاثاء 6 أكتوبر 2020 .

كما أشارت السيدة الوزيرة إلى أن الاجتماع يشكل مناسبة لتحديد السبل الكفيلة بتسريع وتيرة الإنجاز وتوسيع مجال إطلاق الأجهزة الترابية لتقديم أجوبة ملائمة تستجيب لتزايد الطلب على حماية الطفولة في ظل الانعكاسات السلبية لوباء كورونا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر. علما أن الأطفال هم أول المتضررين في مثل هذه الظروف وأكثر عرضة للمخاطر التي تعاني منها الأسرة بسبب فقدان مناصب الشغل والضغط النفسي. وعمليا، سجلت السيدة الوزيرة أن حماية الطفولة شأن مشترك وعلى الجميع تقاسم هذا الوعي، لأن الطفل في حاجة إلينا جميعا لحمايته والنهوض بأوضاعه، فلا أحد من الفاعلين قادر وحده، مهما عبأ من الإمكانيات والموارد، على تحقيق النجاح في مجال حماية الطفولة.

يشار إلى أن الوزارة أطلقت مجموعة من المبادرات الرامية إلى حماية الطفولة، منها على سبيل المثال خطة عمل حماية الأطفال من التسول التي أطلقتها الوزارة ورئاسة النيابة العامة، بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية والجمعيات، والتي مكنت في تجربة نموذجية شملت مدن الرباط وسلا وتمارة، من سحب ما يقارب 100 طفل من الاستغلال في التسول، وذلك منذ إطلاق الخطة في دجنبر 2019 وإلى غاية بداية الحجر الصحي.

كما تنكب الوزارة بشكل مستمر وبشراكة مع التعاون الوطني على إصلاح 97 مؤسسات للرعاية الاجتماعية للطفولة، من حيث البنيات وتحسين جودة الخدمات. فبالإضافة إلى العملية الأولى التي شملت حوالي 30 مؤسسة، تعمل الوزارة على إطلاق عملية تستهدف باقي المؤسسات.

كما أطلقت الوزارة بتاريخ 25 شتنبر 2020 برنامج للتكوين ومواكبة مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مجال الوساطة الاجتماعية لفائدة الأطفال والشباب المغادرين لمؤسسات الرعاية الاجتماعية بعد بلوغهم 18 سنة.